تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية المملكة 2030

مها بنت عبدالله محمد الشريف (*)
جامعة أم القرى

(قدم للنشر في 1443/2/22هـ، وقبل للنشر في 1444/2/3هـ)

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحديد دور إدارات التعليم، وتحديد متطلبات ومعوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وبناء تصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم تحقيقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030. ولغايات تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استخدام أسلوب دلفاي والاعتماد على آراء الخبراء، وتكونت عينة البحث من (19) قائداً من القيادات الإدارية في إدارة التخطيط والتطوير بإدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية.
وكانت أبرز النتائج: أن هناك ثلاثة عشر مؤشراً تمثل دور إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية، وأن هناك أربعة وعشرين متطلباً من المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية، وأن هناك ثلاثة عشر مؤشراً تمثل معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة. وعليه تم بناء تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية يمكن للقائمين على تطبيق برامج الشراكة المجتمعية الإفادة منه.

كلمات مفتاحية: إدارات التعليم، الشراكة المجتمعية، رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

*****

A proposed vision for activating community partnership in the public education departments in the Kingdom of Saudi Arabia according to the Saudi Vision 2030

Maha Abdullah Mohammad Al Shareef (*)
Umm Al Qura University

(Received 29/9/2021, accepted 30/8/2022)

Abstract: The study aimed at defining the role of education departments, identifying the requirements and obstacles to activating community partnership in public education departments in accordance with the Saudi Vision 2030, and building a proposed scenario to activate the school's partnership with the family and society in education departments in order to achieve the Saudi Vision 2030. To achieve the goals of this research, this study draws on a descriptive approach by using the Delphi method and interviewing experts. The research sample consisted of 19 leaders from the administrative leadership in the Department of Planning and Development in the education departments in the Kingdom of Saudi Arabia. The results indicated that there are thirteen indicators that represent the role of education departments in the Kingdom of Saudi Arabia in activating the community partnership; there are twenty-four requirements for activating the community partnership; and there are thirteen indicators that represent obstacles to activating the partnership of the school with the family and society in education administrations in the Kingdom of Saudi Arabia according to Vision 2030, in the opinions of the experts participating in the study. Accordingly, a proposed vision was built to activate the community partnership, the community, and the home in the education departments in the Kingdom of Saudi Arabia. Those in charge of implementing community partnership programs can benefit from it.

Keywords: education departments, community partnership, the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030.

(*) للمراسلة:

أستاذ مشارك - قسم الإدارة التربوية والتخطيط – كلية التربية – جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية.

(*) Corresponding Author:

Associate Professor of Education and Planning، Umm Al Qura University- KSA.

DOI: 10.12816/0061588

e-mail: mashareef@uqu.edu.sa

مقدمة:

يعتبر التعليم رافداً من أهم روافد التنمية في جميع الدول، فهو القاطرة التي تقود المجتمع نحو التقدم والتنمية الشاملة المستدامة، وبخاصة في ظل ما يشهده القرن الحادي والعشرون من نمو سريع في كافة المجالات الحياتية المختلفة، جعلت من واقع المجتمع وآماله وطموحاته عاملاً مؤثرًا في توجيه أهدافه نحو حل مشكلاته.

حيث يعد التعليم أحد عوامل التماسك المجتمعي وتقديم الخدمات لكل فرد ومؤسسة داخل المجتمع، يتم من خلاله بناء مستقبل أفضل للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وهو إحدى الأدوات التي تساعد في دفع عجلة التنمية المستدامة للدول؛ من خلال إسهام المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في تقديم المشورة أو التمويل لإنجاح البرامج التعليمية (الشايع، 2015).

وقد نالت الشراكة المجتمعية بين التعليم والمؤسسات المجتمعية اهتمامًا كبيرًا في الدول كأحد الاستراتيجيات التي تهدف إلى حل مشكلات مجتمعاتها، وتلبية احتياجاتها، والاستفادة مما لدى أفراد المجتمع من خبرات وإمكانات، وإشراك المؤسسات المجتمعية في إدارة وتمويل المؤسسات التعليمية ودعمها في حل القضايا الاجتماعية والمالية التي تواجهها (عبد الرزاق، 2020م)، على اعتبار أنه لا يمكن لأي مؤسسة تعليمية أن تعمل في معزل عن بيئتها المحيطة بها محلياً ودولياً؛ إذ أنها تولد وتنمو وتتطور وفق متطلبات البيئات التي تتواجد فيها، مما يسهم في بناء شبكة من العلاقات والتفاعلات التي ينبغي أن تتماشى مع أهدافها (الخفاجي وطاهر ،2013م) حيث ذكرت العديد من الدراسات ومنها دراسة العتيق (2016) بضرورة تعميق إدارك المسؤولين في إدارة التعليم ومؤسسات المجتمع على أهمية الشراكة كعنصر مهم لاستثمار الفرص وبالتالي تطوير العملية التعليمية.

وفي هذا الصدد ومن أهمية الدور الذي تقوم به الشراكة المجتمعية بين المدرسة والأسرة والمجتمع جاءت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لتؤكد على أهمية الشراكة المجتمعية ودورها في تحفيز الابتكار المجتمعي، وترسيخ ثقافة المسئولية المجتمعية، وزيادة الناتج المحلي مما ينعكس على جودة العملية التعليمية ويعظم أثر المشاركة المجتمعية في بناء وطن مستقر، متوازن ومتكاتف (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2016م).

ومن هنا اتجهت وزارة التعليم إلى تبني أدلة ونماذج تنظم أساليب وطرق الشراكة المجتمعية، وأصدرت في عام (2018م) دليلاً تنظيمياً وآخر إجرائياً لتنظيم شراكة مدارس التعليم العام مع

الأسرة والمجتمع (مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، 1434ه)، نتيجة لإدراكها لأهمية الشراكة المجتمعية في توثيق الروابط والمصالح والمسؤوليات، ودورها في تضافر الجهود والتنسيق بين المعرفة والمال بغرض التعاون وتبادل الخبرات، وتوفير الدعم المادي للمدارس لتحقيق عدة أهداف من أبرزها تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة، وتحسين التعليم في المدرسة، وتفهّم مشاكل التعليم ومعوقاته، فالعملية التعليمية عملية مجتمعية تستلزم تكاتف كافة المستويات الإدارية في التعليم لتعزيز اندماج التعليم مع حركة التطوير الدائمة في المجتمع (السبيعي وسنبل، 2019م). ومن خلال إدارات التعليم في المملكة العربية السعودية يتم تنفيذ الخطط الواردة من الوزارة ، ويتم من خلالها توجيه جهود الأفراد والجماعات في الإدارات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وباعتبارها حلقة الوصل بينها وبين المدارس ومراكز الإشراف، فإنه لا يخفى الدور الذي تؤديه في حشد وتوجيه وتنمية الموارد المادية والبشرية داخلها؛ هذا بالإضافة إلى دورها في بناء وتنمية العلاقات بين المدارس التابعة لها تنظيمياً مع مختلف الأطراف خارجها والعمل على استثمار وتوظيف تلك الجهود بما يعظم تحقيق الأهداف التربوية (الصعيدي، 2018م)، كما أن لها دورا في فتح آفاق جوهرية لبناء شراكات استراتيجية مع قطاعات المجتمع المختلفة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لوضع رؤية شاملة وتصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم مع المجتمع المحلي، من خلال البحث عن متطلبات الشراكة المجتمعية ودراسة معوقاتها بحيث تكون الموجه والمرشد للقائمين عليها وبداية الانطلاق لها في تفعيل الشراكة المجتمعية .

مشكلة الدراسة:

يُعد التعليم أحد أهم قطاعات الدولة التي يقع عليها مسؤولية بناء الاقتصاد ودفع عجلة التنمية، وفي عصر الانفجار المعرفي والتنافسية العالمية، فإن نظامنا التعليمي يقف أمام تحديات كبيرة للنهوض واللحاق بالأنظمة التعليمية في الدول المتقدمة.

وهذا ما أبرزته نتائج ورشة العمل التي نظمتها وزارة التعليم مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والفنون والعلوم (اليونيسكو) في مدينة الرياض، بتاريخ 11-1435/5/13ه، لتشخيص جودة التعليم العام، حيث توصلت إلى أن هناك ضعفا في الشراكة المجتمعية بالتعليم العام في بناء المدارس وفق المواصفات المعيارية، وعدم مشاركة التربويين وأفراد المجتمع في صياغة السياسات وبرامج التقويم، والاعتماد على التمويل الحكومي، وعدم اشراك المجتمع في ذلك (العنزي، 2020)

وأكدت دراسة كل من الرويس (2017م) والغامدي (2017م) ضعف تفعيل الشراكة المجتمعية في التعليم العام وتمويل المشروعات المشتركة، وهذا يوضح أن هناك قصورا في تفعيل الشراكة المجتمعية في المجال التعليمي ككل، كما بينت دراسة العتيق (2016م) وجود ضعف الشراكة بين إدارة التعليم ومؤسسات المجتمع في مجال تدريب المعلمين، وضعف معايير الشراكة بين إدارة التعليم ومؤسسات المجتمع وكذلك ضعف قنوات التواصل بينهما. وبما أن النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية يمثل منظومة متكاملة حيث إن اللوائح تصدر من الوزارة فقد قامت وزارة التعليم في عام (2018م) بإصدار دليل إجرائي وآخر تنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع، يوضحان المهام المطلوبة في كل مستوى إداري بدءاً من الوزارة وانتهاء بالمدرسة، وجاءت مهام وحدة الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم فيما يلي: نشر الوعي بأهمية الشراكة، بناء قاعدة بيانات بالشراكة المجتمعية، المشاركة في التنمية المهنية لمشرفي ورواد الشراكة، وبالنظر إلى هذه المهام الموكلة للوحدة فإنه يجب البحث في متطلبات تفعيلها ومدى توافر الاحتياجات من كوادر بشرية وإمكانات مادية لتحقيق الغاية منها، والتعرف على أبرز المعوقات من أصحاب الخبرة والمجال، وعليه جاءت هذه الدراسة، التي نسعى من خلالها التوصل إلى تصور مقترح يفيد أصحاب القرار، وتبني هذا التصور لرفع مستوى الشراكة المجتمعية، ووضع الأطر والسياسات التي تحكمها وتقديمها إلى المدارس للاستفادة منها وذلك لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

أسئلة الدراسة:

- ما دور إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟
- ما متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟
- ما معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030؟
- ما التصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام تحقيقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030؟

أهداف الدراسة:

- تحديد دور إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق

رؤيــة المملكــة العربيــة الســعودية 2030.

- تحديـد معوقـات تفعيـل الشـراكة المجتمعيـة فـي إدارات التعليـم العـام بالمملكـة العربيـة السـعودية وفـق رؤيـة 2030.
- بنـاء تصـور المقتـرح لتفعيـل الشـراكة المجتمعيـة فـي إدارات التعليـم العـام تحقيقـاً لرؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030.

أهمية الدراسة:

تكمـن أهميـة هـذه الدراسـة فـي الجانبيـن: النظـري والتطبيقـي كمـا يلـي:

- الأهميـة النظريـة: تعـد هـذه الدراسـة إضافـة للمكتبـة العربيـة تفيـد الباحثيـن كدراسـة سـابقة وإطـار معرفـي ثـري، وأنهـا جـاءت تلبيـة لتوصيـة دراسـة الرحيلـي والسيسـي (2019م) حيـث أوصـت بإجـراء دراسـات مسـتقبلية عـن تصـور مقتـرح لتفعيـل الشـراكة المجتمعيـة فـي التعليـم العـام وفـق رؤيـة المملكـة 2030، كمـا ستسـهم فـي إبـراز أثـر تفعيـل الشـراكة المجتمعيـة فـي تحقيـق الأدوار المطلوبـة منهـا.
- الأهميـة التطبيقيـة: تأمـل هـذه الدراسـة الوصـول إلـى نتائـج تفيـد أصحـاب القـرار فـي وزارة التعليـم لتطبيـق التصـور المقتـرح لتفعيـل الشـراكة المجتمعيـة فـي إدارات التعليـم بالمملكـة العربيـة السـعودية وفـق رؤيـة المملكـة 2030، والوصـول إلـى نظـام تعليمـي متميـز قـادر علـى المنافسـة عالميـاً، وتخفيـف العـبء عـن الدولـة فـي قطـاع التعليـم، واستشـعار المجتمـع بالمسـؤولية تجـاه وطنـة وأنـه يجـب أن يكـون عنصـرا فعـالا فـي خدمتـه، كمـا ستسـهم فـي توضيـح المتطلبـات اللازمـة لتفعيـل الشـراكة المجتمعيـة فـي إدارات التعليـم وتفعيـل أدوارهـا بنـاء علـى أسـس علميـة سـليمة، ورفـع مسـتوى التأهيـل لإدارات التعليـم ومنسـوبيها للعمـل علـى تفعيـل الشـراكة المجتمعيـة.

حدود الدراسة:

الحـدود الموضوعيـة: تناولـت موضوعـات هـذه الدراسـة الشـراكة المجتمعيـة فـي التعليـم العـام، ورؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030 فـي جانـب الشـراكة المجتمعيـة.

الحـدود البشـرية: مجموعـة مـن الخبـراء فـي إدارت التعليـم بالمملكـة العربيـة السـعودية، وهـم مـن يشـغلون منصـب مـدراء إدارات التخطيـط والتطويـر ومسـاعديهم.

الحـدود الزمانيـة: طُبقـت هـذه الدراسـة فـي الفصـل الدراسـي الأول للعـام الجامعـي 1443هـ.

الحدود المكانية:

مصطلحات الدراسة:

الشراكة لغةً: الشـراكة فـي قامـوس المعانـي كلمـة أصلهـا الاسـم (شُـرَّاكٌ) فـي صـورة جمـع تكسـير وجذرهـا (شـرك) وجذعهـا (شـراك) وتحليلهـا (ال + شـراك + ة)، علاقـة تقـوم علـى التَّعـاون

وتبادل المصالح في شتَّى المجالات بين كيانين. (قاموس المعاني)

والشراكة المجتمعية: علاقة تعاونية إرادية بين طرفين أو أكثر تجمع بينهم أهداف مشتركة، ويبنى هذا التعاون على اتفاقيات مبرمة بين الأطراف، تحدد فيها أهداف الشراكة ومبادئها ومجالاتها، ويحفظ لكل طرف مصالحه وتلبى احتياجاته، وتصبح هذه الاتفاقيات مسؤولية ملزمة لأطرافها. (Davis, 2007)

أما الشراكة المجتمعية فهي: «التعاون والتكامل بين المدرسة والأسرة والمجتمع في بناء البرامج والأنشطة والفعاليات ومتابعتها وتقويمها لزيادة فاعلية كل منهم»(الدليل التنظيمي للشراكة المجتمعية، 2018، ص: 10)

وتعرف إجرائياً: بأنها تبادل مصالح بين جهتين أو أكثر، لتلبية احتياجات الطرفين وفق عقد مبرم، واضح المعالم والبنود.

الإطار النظري:

يُعتبر مفهوم الشراكة المجتمعية من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من الباحثين والمفكرين في جميع المجالات المختلفة، واعتبرت من أهم ركائز التنمية المستدامة كونها من المداخل الحديثة التي تسهم في التطوير والتحسين، وتخفيف الأعباء على جهة معينة بمفردها، ومن خلالها يتم تبادل للمصالح المشتركة بين الطرفين.

وتعرّف الشراكة لغةً بأنها: يقال شاركه أي كان شريكة أو شاركة في الأمر، أي أدخله فيه، واشتراك الرجلان أي كان كل منهما شريكاً للآخر (مجمع اللغة العربية، م1994، ص ص: 241-242).

وعرفتها الرويس (2019م) بأنها: عقد إلزامي نفعي قوامه الشفافية، والتكامل والمساواة تتشارك فيه المؤسسات التعليمية، الخاصة والأهلية لأجل التخطيط للحصول على المنافع.

ويتضح مما سبق أن الشراكة المجتمعية تتضمن علاقة متبادلة بين طرفين لتحقيق التكامل والأهداف المرجوة، حيث إنه يجب تفعيل النظريات الإدارية الحديثة القائمة على ضرورة التعامل مع المجتمع كنظام مفتوح.

النظريات المفسرة للشراكة المجتمعية:

تعتبر نظرية النظم من أبرز النظريات الحديثة المفسرة للشراكة المجتمعية، حيث يرى الكُتّاب أن المنظمات بحكم وجودها في المجتمعات لا بد من أن تتأثر بها وبما يحصل فيها من تطورات أو مشكلات؛ ولذلك يجب عند بناء الخطط لأي منظمة الأخذ بعين الاعتبار إشراك المجتمع الخارجي معها لإحداث توازن وتناغم لإحداث الأهداف المطلوبة.

وذكر كل من الخفاجي وطاهر (2013م) أن هناك أمورا يجب التركيز عليها عند تعامل

المنظمة مع مكونات البيئة وعناصرها:

- إن المنظمة جزء لا يتجزأ عن البيئة المحيطة بها.
- إن الحدود بين المنظمة والبيئة المحيطة كونها حدودا شفافة وهذه دلالة على حدة التفاعل بين المنظمة وبيئتها.
- لا يمكن للمنظمة التفاعل مع أحد المكونات البيئية وتجاهل البقية.

وهناك العديد من النظريات المتعلقة بالشراكة المجتمعية، والمنطلقة من نظرية النظم، مثل: نظرية المسؤولية الاجتماعية، ونظرية الشراكة المجتمعية، ونظرية أصحاب المصلحة، وجميع هذه النظريات نصت على أهمية أن تتم الشراكة في إطارٍ تكاملي بين جميع الشركاء حيث تبنى هذه الشراكة على اعتبارات ومبادئ عدة، وتحقيق البنية التحتية المناسبة، وتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق أهداف الشراكة ونجاحها.

أهداف الشراكة المجتمعية :

يوجد العديد من الأهداف للشراكة المجتمعية في جميع القطاعات، ولاسيما في مجال التعليم، واتفق كل من العجمي (2007م)، وحسام الدين (2008م) على مجموعة من الأهداف المشتركة، وهي كالتالي:

1- معالجة نواحي القصور في الإدارة المدرسية، وتأكيد نجاح التجديدات التربوية.
2- الاهتمام بالاتصال في المدارس مع المجتمع الخارجي، وتفعيل مبدأ التشاور للعمل كفريق، واتخاذ القرارات الرشيدة.
3- ترشيد القرارات نتيجة لإلمام المواطنين بظروف البيئة والمجتمع بالإضافة إلى الإسراع في إحداث التغيرات السلوكية نتيجة اختيار الأساليب المناسبة.
4- الشراكة في مجال التعليم تحقق الديمقراطية، والتي تؤكد الشعور بالمسؤولية، وبالتالي فعالية النظام التعليمي.
5- توفير الدعم المالي والمادي للمدرسة بما يحقق تفعيل كافة الأنشطة.
6- تبادل الخبرات بين المدرسة والمجتمع المحلي بما يضمن التطوير والتنمية لكل منهما.
7- تعميق روح التعاون بين الأطراف المشاركة في إدارة التعليم، سواء على المستوى الداخلي للنظام التعليمي، أو على المستوى الخارجي للنظام، وذلك بإقامة جسور من التعاون الفعال مع مؤسسات المجتمع وأفراده.

وذكرت الجهني (2019م) أهم الأهداف للمشاركة المجتمعية في قطاع التعليم، وهي كالتالي:

1. التغلب على العقبات التي تواجه المؤسسات التعليمية والمتمثلة في الوقت والموارد.
2. توفير المعلومات والتدريب لمؤسسات المجتمع، والمتمثلة في مؤسسات المجتمع

المدنـي والأسـاتذة.

3. تعزيـز الاتصـال والتفاعـل بيـن المؤسسـات المجتمعيـة والمدرسـة بمـا يحقـق الارتقـاء بالمخـرج التعليمـي.
4. الحـد مـن السـلبيات التـي يعانـي منهـا التعليـم والمتمثلـة فـي المركزيـة الشـديدة، وعـدم المرونـة فـي عمليـات اتخـاذ القـرار.

ويتضـح أن الـدور المطلـوب مـن إدارات التعليـم يظهـر فـي رسـم خطـط واضحـة المعالـم لتحقيـق أهـداف الشـراكة وتبسـيط الإجـراءات وتوضيحهـا للمسـتفيدين مـن المـدارس ومؤسسـات المجتمـع المحلـي للوصـول إلـى أكبـر قـدر مـن الفائـدة.

مقومات الشراكة المجتمعية:

أكـد عمـار وبكـر (2017م) أن الشـراكة مـع مؤسسـات الأعمـال والمجتمـع المحلـي تقـوم علـى عـدد مـن المقومـات، نذكـر منهـا التالـي:

- الشـراكة أساسـها اتفـاق مقنـن مبنـي علـى الحـوار الحـر مـع توافـق إرادتيـن أو أكثـر لقيـام الشـراكة فـي مشـروع أو عمـل يتـم مـن خلالـه التعـاون بيـن أطـراف الشـراكة علـى أسـاس تبـادل المصالـح والمنافـع والخبـرات.
- إن الشـراكة فـي مضمونهـا هـي عبـارة عـن تحقيـق لمعانـي المسـؤولية المتبادلـة والتنافسـية.
- تبـدأ الشـراكة عـادة بالتعـارف بيـن الأطـراف وتنتهـي بتحقيـق الالتزامـات.
- تهـدف الشـراكة إلـى تحقيـق أهـداف معينـة، وتقديـم اسـتراتيجيات للقيـام بمجموعـة مـن المشـاريع.
- تختلـف نسـبة مشـاركة الأطـراف فـي تحقيـق الأهـداف فـي كل مرحلـة مـن الشـراكة.
- ليـس مـن الضـروري أن يكـون الهـدف مـن الشـراكة تحقيـق أهـداف تجاريـة ربحيـة بحتـة.

رؤية المملكة 2030 والشراكة المجتمعية:

ترتكـز رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030 علـى محـاور ثـلاث وهـي مجتمـع حيـوي، اقتصـاد مزدهـر، وطـن طمـوح، فتبـدأ مـن المجتمـع وتنتهـي إليـه، حيـث ينبثـق المحـور الأول مـن الإيمـان بأهميـة بنـاء مجتمـع حيـوي فـي بيئـة جاذبـة، وركـز المحـور الأخيـر علـى خلـق مواطـن مسـؤول؛ وذلـك مـن خـلال تهيئـة البيئـة اللازمـة للمواطنيـن وقطـاع الاعمـال لتحمـل مسـؤولياتهم، وأخـذ زمـام المبـادرة والمشـاركة فـي تحقيـق نمـو البـلاد وتقدمهـا، حيـث إن أبـرز أهـداف رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية فـي قطـاع التعليـم هـو الحـرص علـى وجـود شـراكة مجتمعيـة.

ومـن أهميـة الـدور الـذي تقـوم بـه الشـراكة المجتمعيـة بيـن المدرسـة والأسـرة والمجتمـع أكـدت رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030 علـى ضـرورة إشـراك أوليـاء الأمـور فـي العمليـة التعليميـة، والعمـل علـى بنـاء شـخصيات أطفالهـم ومواهبهـم؛ ليكونـوا عناصـر فاعلـة فـي بنـاء مجتمعهـم (مجلـس الشـؤون الاقتصاديـة والتنميـة،

2016م، ص: 28).

كما أضاف الرحيلي والسيسي (2019م) أن من أهداف الشراكة المجتمعية في ضوء أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تشجيع الأسر على تبني ثقافة التخطيط من خلال توفير احتياجات أبنائهم بما يتناسب وإمكاناتهم المتاحة، والمساهمة في تعزيز مبادئ المسؤولية المجتمعية وتطويرها؛ لبناء مجتمع قوي ومتماسك.

وفي هذا الصدد أصدرت وزارة التعليم دليلاً تنظيمياً وآخر إجرائياً ينُظم موضوع الشراكة، حيث يركز على أهمية الشراكة المجتمعية في المدارس، حيث إنها تؤدي إلى: تعزيز الثقة والمسؤولية بين أطراف الشراكة، تبادل الخبرات بينهم واستثمار إمكاناتهم، زيادة فاعلية البرامج المقدمة من قبل المدارس، تطوير مهارات الأسرة في التعامل مع أولادها، الفخر بالإنجازات والنجاحات بين أطراف المشاركة، وتحقيق التكامل في شخصية الطالب (مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، 1443ه).

ونص الدليل التنظيمي الصادر من وزارة التعليم (1338هـ) على ضرورة إنشاء وحدة مختصة بالشراكة المجتمعية في إدارات التعليم وترتبط تنظيمياً بالمساعد للشؤون التعليمية، ومن أبرز مهامها، ما يلي:

- إعداد خطة الوحدة ومتابعة تنفيذها وتقويمها في ضوء خطة مركز الشراكة المجتمعية.
- نشر الوعي بأهمية الشراكة لدى منسوبي التعليم والأسرة والمجتمع المحلي.
- المشاركة في التنمية المهنية لمشرفي ورواد الشراكة في المدارس بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- بناء قواعد بيانات بالشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المحلي.
- تقديم الاستشارات والدعم لرواد الشراكة في المدارس.
- متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة في الميدان التربوي.
- إعداد التقارير عن إنجازات الشراكة الأسرية والمجتمعية في إدارات التعليم، ورفعها لمركز الشراكة المجتمعية في الوزارة.
- إجراء الدراسات الاستطلاعية والتشخيصية فيما يخص الشراكة المجتمعية.
- القيام بأي مهام أخرى تكلف بها الوحدة في مجال اختصاصها.

ويتضح جلياً اهتمام الوزارة بتنفيذ أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من خلال إصدار هذه الأدلة وإنشاء الوحدات التنظيمية في المستويات الإداري للوزارة رغبة منها في الوصول إلى تعليم متكامل يشمل جميع أفراد المجتمع وقطاعاته.

الدراسات السابقة:

دراسة كودايلا(Codilla,2022) هدفت إلى تحديد الممارسات والتحديات في إدارة شراكات المجتمع المدرسي في مدارس شرق بوتوان الابتدائية الثانية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي وصممت استبانة لجمع المعلومات وتكون مجتمع الدراسة من المعلمين ومدراء المدارس في منطقة شرق بوتوان الثانية وتم التطبيق على كامل المجتمع توصلت نتائج الدراسة إلى مستوى الممارسات كان معتدلاً ماعدا في مستوى المشاركة في الاعداد لاختبارات التحصيل الوطنية، وبالتالي فإن التحديات التي توجههم كانت عند مستوى (معتدل)، كما كشفت إلى وجود انخفاض للشراكات بين المدرسة والمجتمع، وأن الممارسات والتحديات تؤثر بشكل كبير على مدى الشراكة بين المدرسة والمجتمع.

دراسة السبيعي وسنبل (2019م): هدفت إلى التعرف على متطلبات ومعوقات الشراكة المجتمعية من وجهة نظر مديرات ومعلمات المرحلة الثانوية بمحافظة الخرمة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وصممت استبانة مكونه من (25) فقرة طبقت على مجتمع الدراسة والبالغ (150) مديرة ومعلمة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة موافقة عالية على المتطلبات لتحقيق الشراكة المجتمعية، وأبرزها: إعطاء دورات تدريبية للمعلمات والقائدات على أساليب تطوير علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي، وتطوير الأنظمة واللوائح للتعاون مع المجتمع المحلي، تفعيل مجالس الأمهات لدعم الشراكات بين المدرسة والاسرة. وتوصلت إلى ان درجة الموافقة كانت عالية جداً على محور الصعوبات وكانت الصعوبات الأكثر تأييداً، هي: زيادة الأعباء الإدارية والتدريسية على المديرات والمعلمات، والاعتقاد السائد أن الدولة وحدها مسؤولة عن العملية التعليمية.

دراسة الرحيلي والسيسي (2019م): هدفت إلى تحديد متطلبات الشراكة بين الأسرة والمدرسة في ضوء رؤية المملكة 2030، وذلك من وجهة نظر المعلمات وأولياء الأمور في مدارس التعليم الأهلي بالمدينة المنورة، وهدف أيضاً إلى الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول متطلبات الشراكة المجتمعية تبعاً للمتغيرات: المؤهل العلمي، دخل الأسرة، واعتمدت المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة شملت على 28 فقرة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاقا بين أفراد عينة الدراسة حول متطلبات الشراكة بشكل كبير، وخصوصاً ما يتعلق بمجال التواصل المشترك، والمشاركات التطوعية، وصنع القرار، المسؤولية المجتمعية، وتوصلت إلى فروق تعزى لمتغير المؤهل

العلمي لدى أولياء الأمور، بينما لا توجد فروق لدى المعلمات تعزر لمتغيري المؤهل العلمي ودخل الأسرة.

دراسة الرويس (2017م): هدفت إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية في تمويل مشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات المدارس بمدينة الدوادمي، والتعرف على معوقات الشراكة المجتمعية في تمويل مدارس التعليم العام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت الاستبانة أداة للدراسة وطبق على حوالي (124) فرداً. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود ضعف في الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية في مدارس التعليم العام، وغياب التخطيط الاقتصادي والمالي السليم لتنمية الموارد الذاتية.

دراسة العتيق (2016م): هدفت إلى التعرف على واقع الشراكة بين إدارة التعليم ومؤسسات المجتمع في مجال تدريب المعلمين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، كما استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وكان مجتمع أفراد الدراسة المشرفين التربويين في محافظة الأحساء والبالغ عددهم (284) فرداً. وتوصلت الدراسة إلى ضعف الشراكة بين إدارة التعليم ومؤسسات المجتمع في مجال تدريب المعلمين، وضعف معايير الشراكة بين إدارة التعليم ومؤسسات المجتمع وكذلك ضعف قنوات التواصل بينهما، وتوصلت إلى أن هناك كفاءات بشرية في مؤسسات المجتمع قادرة على تدريب المعلمين.

دراسة الغامدي (2015م): بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على مجالات المشاركة المجتمعية بمدارس الهيئة الملكية بينبع، ومعوقاتها وآليات تفعيلها، ودرجة تأثير متغير المرحلة التعليمية، وطبيعة العمل، وعدد سنوات الخبرة على محاور الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وطبقت الاستبانة على عينة عشوائية من مدراء ووكلاء المدارس والمعلمين، وكانت أبرز نتائج الدراسة أن مشاركة المجتمع للمدرسة ضعيفة جداً في جميع المجالات، واتفق أفراد العينة بشكل كبير على فوائد المشاركة المجتمعية للمدرسة، وعلى آليات تفعيل المشاركة المجتمعية.

دراسة هوج (Hogue, 2012): هدفت إلى التعرف على متطلبات المشاركة بين المدرسة والمجتمع المحلي لبناء علاقة ناجحة تخدم الطرفين، والتعرف على دور القائد المدرسي والهيئة المعاونة له وأعضاء المجتمع في بناء العلاقات بين المدرسة والمجتمع، وتوصل الباحث إلى أهمية وجود بنية تحتية قوية للمدرسة تكون أساساً لبناء علاقات مع المجتمع، وأوصى بضرورة تقوية العلاقات بين المدرسة

والمجتمع المحيط عن طريق تدريب المديرين والعاملين بالمدارس على مهارات التواصل، وضرورة تشجيع مؤسسات المجتمع المحلي على الاندماج في قضايا المدرسة وتحسين مخرجات التعلم.

دراسة ريكورد (Record, 2012): بإجراء دراسة هدفت إلى تطوير الشراكة المجتمعية الناجحة للمدارس التي تدعم تحسين التحصيل الأكاديمي، وذلك من وجهة نظر مديري المدارس الابتدائية العامة، والمعلمين وأولياء الأمور، وكذلك التعرف على المعوقات التي تعيق تطوير وتنفيذ هذه الشراكة، والفوائد الناجمة عنها، وكانت أداة الدراسة هي المقابلة، طبقت على عدد من المدارس التي قامت بتفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن السمات الشائعة للشراكة المجتمعية هي ارتفاع مستوى تحصيل الطلاب، ووجود علاقة إيجابية تعاونية، وتوفر منافع متبادلة.

التعليق على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة، لمعرفة مدى تشابهها مع الدراسة الحالية وإفادتها لها، أو اختلافها عنها، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

1- أن الدراسات العربية تناولت الشراكة المجتمعية عدة محاور، حيث ركزت أغلب الدراسات على معرفة واقع الشراكة المجتمعية كدراسة الرويس (2017م)، ودراسة العتيق (2016م)، ودراسة الغامدي (2015م)، وتناولت دراسة السبيعي وسنبل (2019م) المتطلبات والمعوقات، في حين ركزت دراسة الرحيلي والسيسي (2019م) على التعرف على متطلبات الشراكةالمجتمعية، وجاءت الدراسة الحالية لاستكمال ما بدأت الدراسات السابقة، والتميز عنها بوضع تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية وطبقتها على إدارات التعليم.

2- معظم الدراسات التي أجريت اتبعت المنهج الوصفي، وهو المناسب لاهداف الدراسة.

3- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التأكيد على وجود تحديات متنوعة للشراكة المجتمعية وبالتالي التوصل إلى حلول للتغلب على التحديات والمعوقات التي تعيق تنفيذها، وهو ما وضعته الدراسة الحالية.

إجراءات الدراسة:

تعرض الدراسة هنا المنهجية العلمية التي اتُّبعت في هذه الدراسة من حيث منهجها، ومجتمعها، وعينتها، وأدواتها، وصدق الأداة وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج التي تم الحصول عليها.

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي

واستخدمت أسلوب دلفاي (The Delphi Tech-nique) الذي يُبنى على التوصل إلى اتفاق غالبية آراء عدد من الخبراء ذوي الاختصاص في مجال ما نظراً لخبرتهم وممارستهم للعمل حول القضية المطروحة، ويتم التفاعل بين آراء هؤلاء الخبراء بطريقة مباشرة، ومن خلال عدد من الجولات حتى يتم التوصل إلى إجماع في الرأي, بما يعني 75% على الأقل من الخبراء يتفقون على ما ورد من عبارات في الاستبانة على مدار الجولات (فليه والزكي, 1426ه، ص: 69).

وتم اختيار هذا الأسلوب لأنه يعتمد على المشاركة من ذوي الاختصاص والخبرة في مجالات متخصصة لتحديد دور إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، والتعرف على المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، وتحديد معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم، وذلك عن طريق إعادة تطبيق استبانة أعدت لهذا الغرض، وتم توجيهها إلى مجموعة من الخبراء في إدارات التعليم في ثلاث جولات, وتعتبر كل جولة بمثابة التغذية الراجعة للجولة السابقة لها، حتى يتم التوصل إلى إجماع غالبية الآراء على الجوانب التي تناولتها الاستبانة.

ثانياً: مُجتمَع الدّراسة:

تكون مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية في إدارات التخطيط والتطوير بالمملكة العربية السعودية والبالغ عددها (47) إدارة، ممثلين في مدراء التخطيط والتطوير ومساعديهم ومشرفي التخطيط بإدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية للعام الدراسي 1443هـ.

ثالثًا: عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة النهائية الذيت استمروا في الإجابة على الجولات الثلاث من (19) قائداً من القيادات الإدارية في إدارة التخطيط والتطوير ممثلين في مدراء التخطيط والتطوير ومساعديهم ومشرفي التخطيط بإدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية للعام الدراسي 1443هـ، وتم اختيارهم بالطريقة القصدية ممن لديهم علاقة مباشرة في الإشراف على الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم.

رابعًا: أداة الدراسة:

إجراءات جولات دلفاي:

الجولة الأولى: الأسئلة المفتوحة

1- تحديد المحاور الرئيسة من خلال مراجعة الأدب النظري المرتبط بتطبيق الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع ومؤسسات التعليم بشكل عام، وكذلك مراجعة الأدب

النظري المرتبط بواقع الشراكة المجتمعية ومتطلباتها ومعوقاتها بصفة خاصة.

2- مراجعة مقاييس الدراسات السابقة التي استخدمت للتعرف على واقع الشراكة المجتمعية، ومتطلبات تطبيقها، وكذلك المعوقات التي تحول دون تحقيق الشراكة المجتمعية.

3- مراجعة المصادر السابقة، والموضوعات المشتملة عليها، من أجل تحديد عبارات كل محور من محاور الدراسة وصياغة فقراته. وقد تم صياغة فقرات أداة الدراسة من خلال مراعاة أن تخدم هذه الفقرات الأهداف المطلوب تحقيقها والتي تعمل على تحقيق أهداف الدراسة، وأن تكون واضحة ومفهومة ومناسبة لجميع الخبراء في عينة الدراسة، وروعي في اختيار فقرات أداة الدراسة التنوُّع، وأن يكون لكلّ فقرة هدف مُحدَّد يقيس مجالاً محدداً في كل محور من محاور أداة الدراسة.

4- تم تصميم الأداة وفق النظام المفتوح حيث يطلب الاستجابة الكتابية من المختصين، فقامت الباحثة بوضع كل محور من المحاور، وطلب من كل مختص من المختصين تحديد دور إدارات التعليم لتفعيل الشراكة المجتمعية وتحديد المتطلبات وتحديد المعوقات المتوقعة لتفعيل الشراكة المجتمعية، والتي تنتمي لكل محور.

5- تم أخذ آراء (92) مختصاً في الجولة الأولى وقام المختصون بالاستجابة على الأداة وإعطاء خبراتهم حول كل محور من المحاور الموجودة وإضافة أي محاور أخرى.

6 -تم جمع آراء المختصين ثم أعيد تصنيفها، والأخذ بجميع توجيهاتهم والعبارات التي وضعوها تحت كل محور من المحاور.

7 -تم إعادة صياغة أداة الدراسة بعد الجولة الأولى بأسلوب دلفاي، حيث بلغت العبارات التي تنتمي لدور إدارة التعليم (9) عبارة، بينما بلغت العبارات التي تنتمي لمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية (14) عبارة، وبلغت العبارات لمحور معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية (14) عبارة.

الجولة الثانية: الاستبانة المغلقة المفتوحة:

1. تم تصميم الأداة ليتم الاستجابة عليها من قبل المختصين من خبراء وخبيرات التربية والتعليم تبعاً للإجراءات التي يتطلبها أسلوب دلفاي المستخدم.
2. تم تحديد الاستجابة المطلوبة على كل عبارة من عبارات الأداة، حيث تم سؤال الخبراء عن درجة الموافقة على كل عبارة في كل محور من محاور أداة الدراسة (كبيرة جداً،

كبيرة، متوسطة، منخفضة، لا أوافق).

3. تم توزيع الأداة على عينة الدراسة التي شملت على (19) مختصاً من خبراء وخبيرات التربية والتعليم.
4. تم جمع ملاحظات المختصين، وقد تم الأخذ بجميع الملاحظات المتعلقة التصحيح اللغوي والإملائي للعبارات.
5. تم تصميم أداة الدراسة بعد الجولة الثانية بأسلوب دلفاي، حيث بلغت العبارات التي تنتمي لدور إدارة التعليم (13) عبارة، بينما بلغت العبارات التي تنتمي لمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية (24) عبارة، وبلغت العبارات لمحور معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية (13) عبارة.
6. تم تصميم الأداة من جديد تمهيداً للجولة الثالثة.

الجولة الثالثة: الاستبانة المغلقة:

خلال الجولة الثالثة تم عمل الإجراءات التالية:

1. تم تصميم الأداة ليتم الاستجابة عليها من قبل المختصين تبعاً للإجراءات التي يتطلبها أسلوب دلفاي المستخدم.
2. تم تحديد الاستجابة المطلوبة على كل عبارة من عبارات الأداة، حيث تم سؤال الخبراء عن أهمية المتطلب وفقاً للتدرج (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، منخفضة، لا أوافق).
3. تم توزيع الأداة على عينة الدراسة القصدية والتي شملت (19) مختصاً من خبراء وخبيرات التربية والتعليم.
4. طلب من أفراد العينة في هذه الجولة تحديد دور إدارات التعليم في تفعيل الشراكة المجتمعية، وتحديد متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية، وكذلك تحديد معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية من وجهة نظرهم وفق المقياس الخماسي (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، منخفضة، لا أوافق).
5. تم فحص الاستبانات المعادة للتأكد من صلاحيتها للمعالجة الإحصائية من حيث استكمال البيانات لجميع المحاور، وقد كانت جميعها قابلة للتحليل الإحصائي.
6. تم جمع ملاحظات المختصين، وقد أخذت الباحثة بجميع الملاحظات المتعلقة التصحيح اللغوي والإملائي للعبارات.
7. تم استخراج نسب الاتفاق بين المختصين، وقد اعتبرت الباحثة أن نسبة الاتفاق بين المختصين المعتمدة لقبول العبارة تحت المحور التي تنتمي إليه، أو حذفها هي نسبة (80%).
8. تحديد الوزن المعياري لتحديد درجة كل عبارة في الاستبانة، وهو على النحو التالي:

جدول (1)
الوزن المعياري لمحاور أداة الدراسة

م	المتوسط	التقدير	قبول أو استبعاد العبارة
1	(4.20 – 5.0)	درجة كبيرة جداً	قبول العبارة
2	(3.40 -4.19)	درجة كبيرة	استبعاد العبارة
3	(2.80 – 3.39)	درجة متوسطة	استبعاد العبارة
4	(1.80 -2.79)	درجة منخفضة	استبعاد العبارة
5	(1.00 -1.79)	درجة منخفضة جداً	استبعاد العبارة

وعليه تم تحديد الوزن المعياري لجميع عبارات الاستبانه، كما تم اعتماد المعيار الإحصائي لقبول أو استبعاد العبارة، حيث تقبل جميع العبارات التي تحصل على تصنيف متطلب مهم بدرجة كبيرة أي الوزن المعياري لها (5.00 - 3.40)، وهي ما تمثل نسبته (68.0% – 100%) لتكون ضمن عبارات الاستبانة في الجولة الثالثة، سواء للمتطلبات أو للمعوقات.

9. تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية وجدولة النتائج لعرضها في فصل النتائج، استقرت أداة الدراسة النهائية بأسلوب دلفاي على (50) عبارة، حيث بلغت العبارات التي تنتمي لدور إدارة التعليم (13) عبارة، بينما بلغت العبارات التي تنتمي لمتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية (24) عبارة، وبلغت العبارات لمحور معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية (13) عبارة.

خامسًا: صدق أداة الدراسة (أسلوب دلفاي):

أ. صدق المحتوى أو الصدق الظاهري:

للتحقّق من صدق محتوى أداة الدراسة، والتأكُّد من أنَّهُا تخدم أهداف الدراسة، تمَّ عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين بلغ عددهم (19) مختصاً من ذوي الخبرة، وطُلِبَ منهم دراسة الأداة، وإبداء رأيهم فيها. وقد حرصت الباحثة على الاستفادة من جميع آراء وتوجيهات مختصي أداة الدراسة نظراً لأن أسلوب دلفاي يعتمد على آراء المختصين بدرجة كبيرة. وقد اعتبرت الباحثة الأخذ بملاحظات المختصين، وإجراء التّعديلات المشار إليها أعلاه بمثابة الصّدق الظّاهري، وصدق المحتوى للأداة، واعتبرت الباحثة أنَّ الأداة صالحة لقياس ما وضعت له.

ب. صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة (الاستبانه):

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة، من خلال إيجاد مدى

ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، والتأكد من عدم التداخل بينها، وتحققت الباحثة من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson).

حيث بلغت معاملات ارتباط عبارات محور دور إدارات التعليم في تفعيل الشراكة المجتمعية تراوحت بين (0.63 – 0.76)، أما عبارات محور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية تراوحت معاملات الارتباط بين (0.62 – 0.78)، كما تراوحت معاملات ارتباط عبارات محور معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية (0.61 – 0.79)، وجميعها معاملات ارتباط مرتفعة ودالة عند مستوى الدلالة أقل من (0.01)، ويدلُّ ذلك على قوة التماسك الداخلي لعبارات كل محور من محاور أداة الدراسة، ، وبالتالي فهي تتمتع بدرجة صدق جيدة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أغراض الدراسة.

سادسًا: ثبات أداة الدراسة:

تمَّ استخراج معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كودر ريتشاردسون، كما تم حساب معاملات الثبات لكل محور من محاور أداة الدراسة، حيث بلغت معاملات الثبات لمحور دور إدارات التعليم في تفعيل الشراكة المجتمعية بلغ (0.895) وهو معامل ثبات مرتفع، أما محور متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية بلغ معامل ثباته (0.921)، وهو معامل ثبات مرتفع، كما بلغ معامل ثبات معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية (0.934)، وهو معامل ثبات مرتفع، مما يعني أنه يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

سابعًا: المعالجات الإحصائية:

تم استخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتمثلت في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لتحديد دور إدارات التعليم، وتحديد متطلبات ومعوقات تفعيل الشراكة المجتمعية بأسلوب دلفاي من وجهة نظر الخبراء المشاركين في الدراسة. وتم استخدام معامل الارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي لمحاور أداة الدراسة. كما تم استخدام معادلة كودر ريتشاردسون لحساب ثبات أداة الدراسة لأسلوب دلفاي.

نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها:

تتناول الدراسة هنا عرض نتائج الدراسة، وذلك من خلال عرض استجابات الخبراء عينة الدراسة على تساؤلات الدراسة، ومعالجتها إحصائياً باستخدام مفاهيم الإحصاء الوصفي وأساليبه الإحصائية، وصولاً إلى النتائج وتحليلها وتفسيرها في ضوء الأطر النظرية للدراسة المتعلقة بواقع تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية

وفـق رؤيــة المملكــة 2030م.

1. إجابة السؤال الأول وتفسيره ومناقشته:

ينـص السـؤال الأول علـى: مـا دور إدارات التعليـم العـام بالمملكــة العربيــة السـعودية فــي تفعيـل الشـراكة المجتمعيـة وفـق رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030م؟

تـم اسـتخراج المتوسـطات الحسـابية والنسـب المئويـة لجميـع العبـارات التـي تمثـل دور إدارات التعليـم العـام بالمملكـة العربيـة السـعودية فـي تفعيـل الشـراكة المجتمعيـة وفـق رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030م وفقـاً لآراء الخبـراء المشـاركين، وتـم إدراج نسـبة الاتفـاق بيـن الخبـراء لـكل عبـارة مـن العبـارات، ويتـم هنـا عـرض نتائـج الجولـة الثالثـة التـي وافـق عليهـا الخبـراء عنـد اسـتجابتهم علـى الجولـة الثالثـة.

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدور إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة

م	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة المؤشر
1	8	التعريف بالفرص والإمكانات المرجوة من الشراكة المجتمعية	4.58	0.692	91.6	كبيرة جداً
2	3	نشر الوعي بأهمية الشراكات المجتمعية	4.53	0.841	90.6	كبيرة جداً
3	4	تشـجيع الجهات ذات العلاقة بالقيـام بـدور أكثـر فاعليـة فـي الأنشطة والفعاليـات والمبـادرات.	4.52	0.772	90.4	كبيرة جداً
4	6	إيجاد قنـوات اتصـال بيـن المجتمـع التربـوي التعليمـي والجهـات ذات العلاقة	4.50	0.905	90.0	كبيرة جداً
5	2	تنظيم آلية إبرام العقود مع قطاعات المجتمع المختلفة	4.47	0.845	89.4	كبيرة جداً
6	5	إعداد خطط للشراكات المجتمعية مع قطاعات المجتمع المختلفة	4.38	0.915	87.6	كبيرة جداً
7	1	عقد اتفاقيات الشراكات المجتمعية مع قطاعات المجتمع المختلفة	4.36	1.071	87.2	كبيرة جداً
8	12	متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة في الميدان التربوي الصادرة عن مركز الشراكة المجتمعية في الوزارة	4.34	1.054	86.8	كبيرة جداً

م	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة المؤشر
9	11	تقديم الاستشارات والدعم لرواد الشراكة في المدارس	4.33	1.165	86.6	كبيرة جداً
10	13	إعداد تقارير عن إنجازات الشراكة المجتمعية في إدارة التعليم ورفعها للوزارة	4.32	1.124	86.4	كبيرة جداً
12	9	إنشاء قاعدة بيانات بمقدمي الشراكات مع المدارس من قطاعات المجتمع المختلفة	4.30	1.204	86.0	كبيرة جداً
13	7	إجراء دراسات استطلاعية وتشخيصية فيما يخص الشراكة المجتمعية	4.21	1.228	84.2	كبيرة جداً
14	10	المشاركة في التنمية المهنية لمشرفي ورواد التنمية في المدارس بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة	4.14	0.958	82.8	كبيرة

يتبين من الجدول السابق أنه تم التوصل إلى أن هناك ثلاثة عشر مؤشراً تمثل دور إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات (4.58 - 4.14)، ونسب الاتفاق ما بين (82.8% – 91.6%)، وتعتبر جميع العبارات السابقة من أدوار إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة.

حيث أجمع الخبراء على هذه المؤشرات واعتبروها من الأدوار الأساسية لإدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

وهذا يعود إلى اختلاف طبيعة المجتمع الذي تقع فيه إدارات التعليم، ولكن هناك أدوار عامة تتفق عليها جميع الإدارات، وأدوار خاصة تنفرد بها بعض الإدارات، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن هناك بعض الجوانب التي تتطلبها إدارة الشراكة المجتمعية ما زالت غير واضحة وتحتاج للتوضيح، حيث إن المعايير التي تحكم عملية الاختيار والتعيين والترقية للقائمين على الشراكة المجتمعية غير معلنة وغير محددة للجميع، وأن كثيرا من مهام أعضاء الشراكة المجتمعية غير واضحة خاصة في العلاقات التنظيمية الأفقية، بالإضافة إلى أن مبدأ التقويم الذاتي والمساءلة

الذاتية غير مطبقة، كما أن الأنظمة والقوانين الموجودة لا تدعم تفعيل الشراكة المجتمعية خاصة فيما يتعلق بإبرام العقود، وقنوات التواصل بين إدارة التعليم والمجتمع، وهذا بدوره يوجد ضعفاً في تفعيل برامج الشراكة المجتمعية، وعليه فإن الأدوار السابقة تعتبر من الأساسيات التي لا بد من الانطلاق منها لتفعيل دور إدارات التعليم في تفعيل الشراكة المجتمعية.ويؤكد ذلك ما بينته دراسة الرويس (2017)، ودراسة العتيق (2016)، ودراسة الغامدي (2015) إلى وجود ضعف في تطبيق برامج الشراكة المجتمعية في التعليم العام، وضعف معايير الشراكة المجتمعية مع المجتمع المحلي، وكما أكدت دراسة هوج (Hogue, 2012) إلى أهمية وجود بنية تحتية قوية للمدرسة تكون أساساً لبناء علاقات مع المجتمع، وبالتالي تقع مسؤولية كبيرة على إدارات التعليم في تنظيم الشراكة المجتمعية بين المدرسة والأسرة والمجتمع،

2. إجابة السؤال الثاني وتفسيره ومناقشته:

ينص السؤال الثاني على: ما المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لجميع العبارات التي تمثل المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين، وتم إدراج نسبة الاتفاق بين الخبراء لكل عبارة من العبارات، ويتم هنا عرض نتائج الجولة الثالثة التي وافق عليها الخبراء عند استجابتهم على الجولة الثالثة.

أولاً: المتطلبات التنظيمية:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمتطلبات التنظيمية اللازمة لتفعيل الشراكة الم جتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة

م	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة المتطلب
1	1	بناء شراكات مجتمعية ترتكز على احتياجات كل إدارة تعليمية	4.95	0.229	99.0	كبيرة جداً
2	2	منح الصلاحيات اللازمة لإدارات التعليم في مجال الشراكة المجتمعية	4.94	0.249	98.8	كبيرة جداً
3	5	وجود أهداف متعلقة بالشراكة المجتمعية واضحة ومعلنة للجميع	4.93	0.241	98.6	كبيرة جداً
4	8	الحفاظ على هوية أطراف الشراكة في صياغة العقود	4.92	0.264	98.4	كبيرة جداً

5	3	وجود أدلة من وزارة التعليم مختصة بالشراكة المجتمعية	4.89	0.459	97.8	كبيرة جداً
6	4	منح الصلاحيات لإدارات التعليم في عقد الشراكات	4.88	0.315	97.6	كبيرة جداً
7	6	وضع دليل يحدد أدوار أطراف الشراكة ومعتمد من الوزارة	4.86	0.345	97.2	كبيرة جداً
8	9	وجود خطط تشغيلية وتنفيذية للشراكة المجتمعية	4.85	0.451	97.0	كبيرة جداً
9	7	تأسيس إدارة مستقلة للشراكة المجتمعية ولها امتداد بالوزارة	4.83	0.501	96.6	كبيرة جداً

يتبين من الجدول السابق أنه تم التوصل إلى أن هناك تسعة متطلبات تمثل المتطلبات التنظيمية اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات (4.95 - 4.83)، ونسب الاتفاق ما بين (99.0% – 96.6%)، وتعتبر جميع المتطلبات التنظيمية من المتطلبات لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

حيث أجمع الخبراء على هذه المتطلبات واعتبروها من المتطلبات الأساسية لإدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

وجاءت درجة الموافقة عالية لإحساس القيادات في إدارات التعليم علة بأهمية وجود تجهيزات مناسبة وكافية للقائمين على تنفيذ برامج الشراكة لتنفيذ الأعمال والمهام المطلوبة منهم بسرعة ودقة، بالإضافة إلى ضرورة التدريب والتأهيل واستقطاب المتميزين من أفراد المجتمع، وضرورة توفر نظام للمقترحات والشكاوى من الناحية التنظيمية حتى لا يتم تراكم المشكلات وخاصة أن بعضها يتطلب حلاً سريعاً، وهذا بدوره يعيق التطوير والتحسين المستمر لجوانب العمل وعلاج المشكلات الموجودة. حيث أكدت دراسة السبيعي وسنبل (2019)، ودراسة الرحيلي والسيسي (2019)، ودراسة هوج (Hogue, 2012) إلى أن هناك درجة موافقة عالية على المتطلبات لتحقيق الشراكة المجتمعية.

ثانياً: المتطلبات البشرية:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمتطلبات البشرية اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة

م	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة المتطلب
1	13	تحديد معايير لاختيار الكادر المسؤول عن الشراكة في إدارات التعليم	4.76	0.419	95.2	كبيرة جداً
2	12	وجود مختص في الحاسب الآلي لتفعيل قنوات التواصل مع المجتمع ومتابعتها	4.68	0.671	93.6	كبيرة جداً
3	15	تدريب الكادر المكلف بالشراكة المجتمعية في إدارات التعليم	4.37	0.496	87.4	كبيرة جداً
4	10	تشكيل مجالس شراكة مجتمعية على مستوى إدارة التعليم تضم أطراف الشراكة	4.32	0.582	96.4	كبيرة جداً
5	11	توفير مختص قانوني لصياغة عقود الشراكة ومراجعتها في إدارة التعليم	4.30	0.478	96.0	كبيرة جداً
6	16	تدريب ممثلي قطاعات المجتمع المختلفة في الشراكة المجتمعية مع إدارات التعليم	4.26	0.653	85.2	كبيرة جداً
7	14	تحديد معايير لاختيار ممثلي قطاعات المجتمع المختلفة في الشراكة مع إدارات التعليم	4.16	0.602	83.2	كبيرة

يتبين من الجدول السابق أنه تم التوصل إلى أن هناك سبعة متطلبات تمثل المتطلبات البشرية اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات (4.76 - 4.16)، ونسب الاتفاق ما بين (95.2% – 83.2%)، وتعتبر جميع المتطلبات البشرية من المتطلبات لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

حيث أجمع الخبراء على هذه المتطلبات البشرية واعتبروها من المتطلبات الأساسية لإدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

وإنه من الضروري إشراك جميع الأطراف المعنية بالشراكة المجتمعية في الإعداد والتخطيط

والتنفيذ لبرامج الشراكة المجتمعية، كما أنه يجب أن يكون هناك نظام حوافز مشجع يجعل القائمين على الشراكة المجتمعية يفضلون العمل في البرامج، وأهمية تحديد للبرامج التدريبية وفق الاحتياجات التدريبية للعاملين في برامج الشراكة المجتمعية، وأهمية وجود خطة واضحة المعالم لبرامج الشراكة المجتمعية، ولهذا تعد المتطلبات السابقة التي اتفق عليها الخبراء من المتطلبات الأساسية لتفعيل الشراكة المجتمعية. وأكدت ذلك دراسة السبيعي وسنبل (2019) بأن هناك حاجة لتدريب الكادر المسؤول عن الشراكة المجتمعية، ودراسة هوج (Hogue, 2012) التي توصلت إلى أن هناك درجة موافقة عالية على المتطلبات لتحقيق الشراكة المجتمعية.

ثالثاً: المتطلبات التكنولوجية:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة

م	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة المتطلب
1	22	إنشاء قاعدة بيانات لتحديد احتياجات المدارس من الشراكة المجتمعية	4.84	0.367	96.8	كبيرة جداً
2	19	وضع قنوات تواصل الكترونية لنشر إنجازات شراكات الإدارة	4.82	0.567	96.4	كبيرة جداً
3	20	إنشاء قنوات لاستقبال الشكاوى والاقتراحات من أطراف الشراكة	4.81	0.543	96.2	كبيرة جداً
4	21	وجود قاعدة بيانات شاملة للشركاء من المجتمع	4.80	0.375	96.0	كبيرة جداً
5	23	وضع قاعدة بيانات بالمرافق المتوفرة والتي يمكن استخدامها لخدمة الشراكة لأطراف الشراكة.	4.79	0.467	95.8	كبيرة جداً
6	17	توفير قنوات لنشر ثقافة الشراكة المجتمعية لجميع المستفيدين	4.74	0.535	94.8	كبيرة جداً
7	18	تطوير قنوات الكترونية للاتصال مع الشركاء من قطاعات المجتمع المختلفة	4.72	0.562	94.4	كبيرة جداً
8	24	توفير قنوات الكترونية للتدريب عن بُعد الكوادر من أطراف الشراكة	4.25	0.664	85.0	كبيرة جداً

يتبين من الجدول السابق أنه تم التوصل إلى أن هناك ثمانية متطلبات تمثل المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات (4.84 - 4.25)، ونسب الاتفاق ما بين (96.8% – 85.0%)، وتعتبر جميع المتطلبات التكنولوجية من المتطلبات لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

حيث أجمع الخبراء على هذه المتطلبات واعتبروها من المتطلبات الأساسية لإدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

وربما يعود السبب في ذلك إلى ضرورة وجود التجهيزات الأساسية لتنفيذ العمل من قبل القائمين على الشراكة المجتمعية، وأهمية توفر قواعد بيانات كافية لمؤسسات المجتمع التي يمكن التعاون معها، كما أن إدارة التعليم يجب أن تستطلع رأي القائمين على الشراكة المجتمعية حول توفير المتطلبات التكنولوجية اللازمة، كما أن الأعباء الوظيفية الإدارية والفنية التي يقوم بها القائمون على برامج الشراكة يجب أن تكون مناسبة مع المطلوب منهم. ويتفق ذلك مع ما أشارت دراسة السبيعي وسنبل (2019) إلى أن هناك موافقة على متطلبات الشراكة بشكل عام، ودراسة الرحيلي والسيسي (2019) التي توصلت إلى وجود قصور في التواصل المشترك بين المدرسة والمجتمع المحلي،و دراسة هوج (Hogue, 2012) التي توصلت إلى أن هناك درجة موافقة عالية على المتطلبات لتحقيق الشراكة المجتمعية.

3. إجابة السؤال الثالث وتفسيره ومناقشته:

ينص السؤال الثالث على: ما معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030م؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لجميع العبارات التي تمثل معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين، وتم إدراج نسبة الاتفاق بين الخبراء لكل عبارة من العبارات، ويتم هنا عرض الجولة الثالثة للنتائج التي وافق عليها الخبراء عند استجابتهم على الجولة الثالثة.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمعوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة

م	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة المعوق
1	6	ضبابية الفهم الحقيقي لمفهوم الشراكة المجتمعية	4.68	0.826	93.7	كبيرة جداً
2	4	الخلط بين الشراكة وبعض المفاهيم المرتبطة بها مثل (المشاركة - التعاون - المبادرة – العروض)	4.67	0.671	93.5	كبيرة جداً
3	1	ضعف الحوافز المقدمة للقائمين على الشراكة المجتمعية	4.63	0.597	92.6	كبيرة جداً
4	13	ضعف الصلاحيات الممنوحة لإدارات التعليم	4.62	0.831	92.5	كبيرة جداً
5	3	ضعف أدوات المتابعة والتقويم للشراكة المجتمعية	4.58	1.017	91.6	كبيرة جداً
6	11	اختلاف التنظيمات في مؤسسات المجتمع المختلفة	4.42	1.305	88.4	كبيرة جداً
7	7	صياغة عقود الشراكة غير موحدة	4.21	0.535	84.2	كبيرة جداً
8	8	عزوف بعض مؤسسات المجتمع عن الشراكة	4.20	0.546	84.0	كبيرة جداً
9	5	ضعف تأهيل مؤسسات المجتمع على كيفية بناء الشركات المجتمعية	4.16	0.602	83.2	كبيرة
10	12	قلة وعي مؤسسات المجتمع بالخدمات التي يمكن أن تقدم للتعليم	4.15	0.765	83.0	كبيرة
11	9	عدم وضوح التنظيمات الإدارية المتعلقة بالشراكة المجتمعية	4.05	0.911	81.0	كبيرة
12	10	ضعف تأهيل الكوادر القائمة على الشراكة المجتمعية	4.06	0.621	81.1	كبيرة
13	2	عدم استقرار منسقي الشراكة في قطاعات المجتمع المختلفة	4.00	0.667	80.0	كبيرة

يتبين من الجدول السابق أنه تم التوصل إلى تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم أن هناك ثلاثة عشر مؤشراً تمثل معوقات بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030م

وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت متوسطاتها (4.86 – 4.00) وكانت نسب الاتفاق ما بين (91.1% – 95.7%) وتعتبر جميع العبارات السابقة من معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة.

وهذا يعود إلى قصور في وجود فهم متكامل لطبيعة الشراكة المجتمعية، وكيف يمكن للمجتمع إفادة مؤسسات التعليم فيما يمتلكه من خبرات، كما أن الصلاحيات الممنوحة لإدارات التعليم في مجال الشراكة المجتمعية لا زالت قاصرة عن التوسع في الاستفادة من كافة الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالأمور التنظيمية والأمور المالية، يضاف إلى ذلك إلى أن بعض مؤسسات المجتمع خاصة المؤسسات الربحية لا ترى فائدة من التعاون مع مؤسسات التعليم، لأن نظرتها قائمة على تبادل المصالح، فإذا لم يكن لها استفادة حقيقية من الشراكة المجتمعية فإنها تحجم عن إبرام عقود الشراكة، وعليه يوجد معوقات متنوعة تقف حائلاً دون تحقيق الشراكة بين المجتمع والمدرسة.

حيث أكدت دراسة السبيعي وسنبل (2019)، ودراسة الرويس (2017)، ودراسة العتيق (2016)، ودراسة الغامدي (2015)، ودراسة ريكورد (Record, 2012) وجود ضعف في الشراكة المجتمعية، وأن مستوى الصعوبات مرتفع جداً، وذكر كودايلا(Codilla,2022) إلى أن وجود تحديات ومعوقات تؤثر بشكل كبير على الشراكة المجتمعية.

4. إجابة السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع على: ما التصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية؟

المقدمة:

بناء على النتائج الميدانية، وتحقيقاً لأهداف الدراسة ولأهمية بناء تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية لتمكين للقائمين على تطبيق برامج الشراكة المجتمعية الاستفادة وتحقيق الفائدة القصوى من برامج الشراكة المجتمعية مع فئات المجتمع من القطاعات الحكومية والخاصة، تمت صياغة هذا التصور وتحكيمة من قبل المختصين، وقد جاء كما يلي:

مكونات التصور المقترح:

ويشتمل هذا التصور على (الأهداف - المنهجية – المبادئ- المنطلقات – مراحل التنفيذ– المتطلبات – المعوقات) وجميعها ضرورية لبناء التصور ليكون واضحاً وقابلاً للتطبيق.

الأهداف:

يسعى هذا التصور إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحقيق أهداف رؤية المملكة 0302 في تحقيق التكامل بين قطاعات المجتمع، وتفعيل دور إدارات التعليم العام نحو الشراكة المجتمعية وازدهارها.

2- الشروع بنشر ثقافة الشراكة المجتمعية لدى منسوبي إدارات التعليم، والمجتمع المحلي.

3- تدريب مجموعة من منسوبي إدارات التعليم العام وممثلي الشراكة في المجتمع على آليات تفعيل الشراكة المجتمعية.

4- توفير المتطلبات (التنظيمية – البشرية – التكنولوجية) لتفعيل الشراكة المجتمعية بإدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

منهجية بناء التصور المقترح:

تم بناء التصور المقترح وفق منهجية علمية محددة ووفق مراحل عدة، هي:

المرحلة الأولى: الأدب النظري والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الشراكة المجتمعية في التعليم العام وأيضاً الاطلاع على الأدلة التنظيمية والإجرائية التي أعدتها الوزارة وإدارات التعليم العام لتفعيل الشراكة .

المرحلة الثانية : من خلال المسح الميداني ودراسة الواقع من خلال أداة الدراسة التي وجهت لمجموعة من الخبراء في إدارات التعليم العام القائمين على التخطيط والتطوير والإشراف على تنفيذ خطط الشراكة في الإدارات التعليمية.

المرحلة الثالثة: تحليل أدوات الدراسة في عدة مراحل من خلال استخدام أسلوب دلفاي وتحديد أدوار إدارات التعليم العام، والبحث عن المتطلبات تصنيفها متطلبات تنظيمية وبشرية و تكنولوجية، ودراسة المعوقات التي يمكن أن تحد من تفعيل الشراكة.

المرحلة الرابعة: إخراج التصور المقترح وتحكيمة على يد من مجموعة من الخبراء الذين ساهموا في الاستجابة على أداة الدراسة في مراحلها المتعددة، وذلك لتقييم مدى تحقيقة للأهداف الموضوعة من أجله، واعتماده بعد الأخذ بآراء الخبراء والتحقق من إمكانية الاستفادة منه.

مبادئ التصور المقترح:

1- الوضوح: يقوم التصور المقترح على الوضوح والبعد عن الغموض لجميع مراحلةومتطلباتهبمايحقق إمكانيةتطبيقة.

2- التشاركية: يدعم التصور المقترح مبدأ التشاركية بين أطراف الشراكة وتبادل المصالح لتحقيق الأهداف.

3- الواقعية: يقوم التصور على الواقعية وإمكانية التطبيق وانه مصمم وفق الإمكانات المتاحة.

4- المسؤولية: ينطلق التصور من مبدأ المسؤولية المجتمعية بين الأفراد والمؤسسات

الحكومية والخاصة، وأن الأفراد يقع عليهم مسؤولية في بناء مجتمعاتهم.

منطلقات بناء التصور المقترح:

1- انطلق هذا التصور من ثوابت الدين الإسلامي التي تحث من خلال الكتاب والسنة على ضرورة التكاتف والتكافل بين أفراد المجتمع، والتي أكدت على ان المسلم الحق يجب أن يكون ذا مسؤولية تجاة مجتمعة ويشارك بما فيه صلاح وفلاح، كما قال صلى الله عليه وسلم (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً)، وتتضح هذه الأهمية جلية في أحكام الدين الإسلامي حيث جعل الزكاة ركنا من أركان الإسلام.

2- تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في ضرورة رفع عملية التعليم والتعلم والمحافظة على قيم المواطنة والعادات الإيجابية للمجتمع، والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي ونشر الوعي العلمي والثقافي لتعزيز البرامج التربوية.

3- تلبية لتحقيق ماتضمنه برنامج تنمية القدرات البشرية الذي كان من ضمن المبادرات المرتبطة بالركيزة الأولى -تطوير أساس تعليمي مرن ومتين للجميع – مبادرة «تعزيز التوجه الفكري نحو تنمية الذات والمجتمع» من خلال إشراك أولياء الأمور في تعليم أبنائهم ومشاركة القطاع الخاص والمجتمع في تقديم الخدمات التعليمية.

4- الشراكة المجتمعية أحد أهم المؤشرات لتحقيق التنمية المستدامة.

آليات تنفيذ التصور المقترح:

المرحلة الأولى: التهيئة والتخطيط:

تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل تفعيل الشراكة المجتمعية، إذ يتم من خلالها إقناع القيادات العليا في إدارات التعليم ببرامج الشراكة المجتمعية، وبناء ثقافة تنظيمية تتوافق مع متطلبات تفعيلها، وذلك من خلال إعداد القادة وإظهار التزامهم، وصياغة الخطط ومتابعتها.

ولنجاح هذه المرحلة يجب اتباع الخطوات التالية:

1. التخطيط الاستراتيجي الشامل لبرامج الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم بدءًا من تحليل الواقع وحتى صياغة الخطة واعتمادها.
2. التقيد والالتزام بتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ (المتطلبات التنظيمية – المتطلبات البشرية – المتطلبات التكنولوجية) التي تم التوصل اليها من نتائج الدراسة الميدانية.
3. اختيار فريق مؤهل لعملية التخطيط للشراكة ويتكون من (مدير إدارة التعليم – مجموعة من مدراء المدارس – مدراء

التخطيط والتطوير – مستشار موارد بشرية – مستشار تقني- ممثلين للمجتمع المحلي (أعضاء المجالس البلدية – ممثلي الشركات والمؤسسات – أعضاء من الغرف التجارية).

4. تدريب القياديين المعنيين بتنفيذ خطط برامج الشراكة المجتمعية.

المرحلة الثانية: التنفيذ:

تهدف هذه المرحلة إلى تفعيل الشراكة المجتمعية وفق آليات محددة وإجراءات تدعم عملية التفعيل لضمان الاستفادة الحقيقية من البرامج المقدمة، وتم تحديدها في الآتي:

1. تشكيل فريق في كل إدارة تعليم مؤهل ويشترط أن يكون خضعا للتدريب الكافي.
2. وضع هيكل تنظيمي مرن يضمن سهولة الاتصال بين مستويات التنظيم.
3. وضع أدلة واضحة ومحددة تشمل مواصفات كل وظيفة ومهامها.
4. وضع خطط التوظيف الاستقطاب مع ضرورة وضع معايير عالية لها تتواءم وطموحات رؤية المملكة 2030.
5. نشر ادلة لنشر ثقافة الشراكة المجتمعية وجميع بنودها، والتركيز على الجانب الإعلامي في ذلك.
6. إعطاء المزيد من الصلاحيات لإدارات التعليم في وضع خططها التنفيذية وصياغة وإبرام العقود حسب ما تقتضيه مصلحة الإدارة وموقعها.
7. وضع حوافز مجزية للمتميزين من إدارة التعليم في جذب عقود الشراكة.
8. عقد لقاءات دورية بين إدارات التعليم في المملكة لنقل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة.

المرحلة الثالثة: التقويم والتغذية الراجعة:

1- تحديد معايير التقويم لجميع المعنيين بالشراكة المجتمعية (ممثلي الشراكة من أفراد المجتمع – ممثلي الشراكة في إدارات التعليم – ممثلي الشراكة في المدارس) بناء على ما تم اعتماده من مؤشرات أداء في الخطة، والعمل عليها من بداية العمل كرقابة وقائية (إيجابية) للحد من الوقوع في الأخطاء.

2- استمرارية التقييم بشكل دوري، ووضع خطة زمنية للتقويم.

3- المشاركة في عملية التقويم من جميع الأطراف لضمان المصداقية والتنوع، وتحليلها بشكل دوري.

4- ضرورة الاستفادة من التغذية الراجعة ونتائج التقييم والتحسين المستمر على عمليات الشراكة من خلال (معالجة أوجه القصور الواقعة ضمن النطاق المسموح – التغيير في الخطط بناء على نتائج التغذية

الراجعة)

المتطلبات الواجب توافرها لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية المملكة 2030:

ويتم تحقيق الهدف من التصور المقترح وتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم من خلال توفير المتطلبات التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة الميدانية وهي كالتالي:

أولاً: المتطلبات التنظيمية:

1- وجود خطط استراتيجية وتشغيلية واضحة لدى إدارة التعليم للشراكة المجتمعية.

2- مشاركة المجتمع في البرامج والأنشطة لنشر ثقافة الشراكة المجتمعية

3- الاهتمام بالتقويم المستمر والمقارنات المرجعية بصفة دورية لغرض تحسين الأداء.

4- التنسيق الفعّال بين إدارة التعليم ومؤسسات المجتمع.

5- توضيح الإجراءات المتّبعة لخلق شراكة حقيقية مع المجتمع.

6- إيجاد آلية لتحديد احتياجات مؤسسات المجتمع.

7- تحديد الحوافز المادية والمعنوية للقائمين على الشراكة.

ثانياً: المتطلبات البشرية:

8- توفير أفراد مؤهلين في إدارات التعليم، مختصين في الجوانب القانونية والالكترونية بما يخدم الشراكة المجتمعية.

9- عمل برنامج تأهيلي لجميع أطراف الشراكة سواء من داخل إدارات التعليم أو القائمين على الشراكة.

01- وضع دليل يحتوي معايير اختيار القائمين على الشراكة بإدارات التعليم.

11- تشكيل مجلس إدارة على مستوى إدارات التعليم لمناقشة أبرز ما يستجد في الشراكة المجتمعية وسبل تفعيلها.

رابعاً: المتطلبات التكنولوجية:

1- توافر قاعدة بيانات (منصة) شاملة عن الجهات المقدمة للشراكة المجتمعية.

2- توافر شبكات اتصالات متعددة الاتجاهات داخل إدارة الشراكة المجتمعية.

3- توافر نظام لتحليل البيانات والمعلومات التي جمعت من مختلف المصادر.

4- تداول المعلومات بين إدارة الشراكة المجتمعية والإدارات الأخرى داخل إدارة التعليم، وبين المدارس والمؤسسات باستخدام التقنيات الحديثة.

المعوقات المتوقعة التي تحد من تفعيل لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية المملكة 2030:

وترى الدراسة أن أهم المعوقات المتوقع أن تحد

من تطبيق التصور المقترح، مايلي:

1- مقاومة التغيير من قبل القيادات في إدارات التعليم.
2- عدم الفهم الحقيق لمفهوم وأهمية الشراكة المجتمعية.
3- عدم الجدية في تطبيق الشراكة ومتابعة تنفيذ الخطط من قبل العاملين عليها.
4- عدم التفرغ للقائمين على الشراكة في المدارس.
5- ضعف عمليات الاتصال والتواصل مع أطراف الشراكة.
6- عدم جاهزية البنية التكنولوجية للبدء في تطبيق التصور المقترح.

ملخص نتائج الدراسة والتوصيات

نستعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، ثم تقديم بعض التوصيات.

أولاً: ملخص نتائج الدراسة:

1- تم التوصل إلى أن هناك ثلاثة عشر مؤشراً تمثل دور إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية في تفعيل الشراكة المجتمعية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات (4.58 - 4.14)، ونسب الاتفاق ما بين (82.8% – 91.6%).
2- تم التوصل إلى أن هناك تسعة متطلبات تمثل المتطلبات التنظيمية اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات (4.95 - 4.83)، ونسب الاتفاق ما بين (99.0% – 96.6%).
3- تم التوصل إلى أن هناك سبعة متطلبات تمثل المتطلبات البشرية اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات (4.76 - 4.16)، ونسب الاتفاق ما بين (95.2% – 83.2%).
4- تم التوصل إلى أن هناك ثمانية متطلبات تمثل المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم العام وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات (4.84 - 4.25)، ونسب الاتفاق

ما بين (85.0% – 96.8%).

5- تم التوصل إلى أن هناك ثلاثة عشر مؤشراً تمثل معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030م وفقاً لآراء الخبراء المشاركين في الدراسة، حيث جاءت جميع نسب الاتفاق بين المختصين مرتفعة، حيث تراوحت متوسطاتها (4.86 – 4.00) وكانت نسب الاتفاق ما بين (91.1% – 95.7%).

6- تم بناء تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية يمكن للقائمين على تطبيق برامج الشراكة المجتمعية الإفادة منه.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم عدد من التوصيات، وهي كما يلي:

1- تبني إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية التصور المقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية، وطباعة التصور على شكل كتيب وتوزيعه على كافة الأطراف المعنية.

2- ضرورة توفير قاعدة بيانات شاملة في إدارات التعليم، وتوفير أنظمة فعّالة لإدارة الأداء، وقياسه، وتحليله وتحسينه. بحيث يكون هناك وصف وظيفي موثق لجميع الوظائف الإدارية والإشرافية والتنفيذية في إدارة الشراكة المجتمعية.

3- عقد لقاءات مستمرة مع الإداريين والعاملين في إدارة الشراكة المجتمعية للتعرف على آليات التغلب على المعوقات المتوقعة لتطبيق التصور المقترح، وتوعيتهم بشكل خاص حول كيفية التغلب على ما يعترضهم من مشكلات.

4- عقد دورات تدريبية لجميع العاملين في إدارة التعليم لمساعدتهم على كيفية تحقيق متطلبات إدارة الشراكة المجتمعية، والتغلب على المشكلات التي تعيق التقدم في تطبيقاتها.

5- توفير مزيد من العناية والاهتمام بالعناصر البشرية في إدارات التعليم لتفعيل الشراكة المجتمعية، والنهوض بهم نظراً للافتقار إلى العناصر البشرية المدربة على الشراكة المجتمعية. والعمل على تعزيز اتجاهات العاملين بإدارات التعليم نحو إمكانية تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال وضع الحوافز المادية والمعنوية التي تساعد على تحقيق ذلك.

6- ضرورة تزويد إدارة التعليم بالأجهزة والتقنيات اللازمة لتحقيق متطلبات إدارة الشراكة المجتمعية، من خلال توفير متطلبات البيئة التربوية والمادية وإنشاء وحدات ربط بين جميع أقسام إدارة التعليم

للتغلب على مشكلة البنية التحتية اللازمة لتفعيل الشراكة المجتمعية.

7- تبني إقامة الندوات والمحاضرات والحلقات وورش العمل من قبل المسئولين عن عمليات التدريب من قبل إدارة التعليم حول متطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية لزيادة إدراك المنسوبين نحوها من حيث المعرفة والممارسة.

8- الاستفادة من الخبرات الإقليمية والعالمية في مجال إدارة الشراكة المجتمعية، وذلك عن طريق ابتعاث مجموعة العاملين بإدارات التعليم بدورات تدريبية إلى الخارج لدراسة وتعلم أسلوب إدارة الشراكة المجتمعية.

المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر والمراجع العربية:

الجهني، هيلة. (2019م). آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك. مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر، 183(3)، 475- 517.

الخفاجي، نعمة؛ وطاهر، محسن. (2013م(. نظرية المنظمة: مدخل التصميم: Organization theory: design approach، بيروت: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

الدليل التنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع. (1438هـ). استرجع بتاريخ 29 مارس 2022. من الرابط: http://www.hasaedu.sa/Ads/Files/1481.pdf

الرحيلي، سمر؛ والسيسي، أريج. (2019م). آليات تفعيل الشراكة بين المدرسة والأسرة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 5(3)، 220-246.

الرويس، شيخة. (2017م). واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية. مجلة الجامع في الدراسات النفسية والتربوية، (4)، 335-358.

السبيعي، نورة، وسنبل، فائقة. (2019م). متطلبات الشراكة المجتمعية ومعوقاتها من وجهة نظر المديرات والمعلمات بالمدارس الثانوية بمحافظة الخرمة وتوابعها، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3(25)، 94-73.

الشايع، عزام الدخيل. (2015م). الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع (رسالة دكتوراة غير منشورة). كلية الدعوة وأصول الدين. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: السعودية.

الصعيدي، هند. (2018م). واقع ممارسة معايير التميز الإداري لدى مدارء إدارات التعليم في المملكة العربية السعودية، مجلة البحث العلمي في التربية، 19(4)، 225-155.

عبد الرزاق، عبد الرزاق. (2020م). دور الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم: تصور مقترح، مجلة كلية التربية للبنين، (4)، 482-450.

العتيق، أحمد. (2016م). واقع الشراكة بين إدارة التعليم ومؤسسات المجتمع في مجال تدريب المعلمين من وجهة نظر المشرفين التربويين في محافظة الاحساء. مجلة كلية التربية بجامعة بنها: مصر، 27(107)، 265-289.

العجمي، محمد. (2007م). اقتصاديات التعليم وتمويله: آليات ترشيد الانفاق ومصادر تمويله. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.

عمار، هالة، وبكر، عبد الجواد. (2017م). آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج في ضوء النماذج العالمية، المنصورة، جمهورية مصر العربية: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

العنزي، نشمي. (2020م). متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات السعودية في مجال الأعمال التطوعية ودورها في تحقيق رؤية المملكة. مجلة الشمال للعلوم الإنسانية.6(1). 223-261.

الغامدي، عبد العزيز. (2015). واقع المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام في الهيئة الملكية بينبع وسبل تفعيلها (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: السعودية.

فليه، فاروق؛ والزكي، أحمد. (1426هـ). الدراسات المستقبلية منظور تربوي. عمان. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

قاموس المعاني. https://www.almaany.com

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. (2016م). رؤية المملكة العربية السعودية 2030. الرياض. استرجعت بتاريخ 30 مارس 2022. من الرابط: http://192.168.8.1/html/quicksetup.html?randid=477643008?updataredirect=www.vision2030.gov.sa

مجمع اللغة العربية، (1994م). المعجم الوجيز. القاهرة: الهيئة القومية لشؤون المطابع الأميرية.

ثانياً/ المصادر والمراجع الأجنبية والعربية المترجمة للإنجليزية:

Abdul Razzaq, A. (2020). The Role of Community Partnership in Financing Education: A Proposed Perception (in Arabic). *Journal of the College of Education for Boys*, (4), 482-450.

Al-Ajami, M. (2007). *Education Economics and Financing: Mechanisms for Rationalizing Expenditure and Sources of Financing* (in Arabic). Cairo: The new university house.

Al-Anzi, N. (2020). Requirements to activate the partnership between Saudi universities in the field of voluntary work and its role in achieving the vision of the Kingdom (in Arabic). *Al-Shamal Journal for the Humanities* 6(1). 223-261.

Al-Atiq, A. (2016). The reality of the partnership between the Department of Education and community institutions in the field of teacher training from the point of view of educational supervisors in Al-Ahsa Governorate (in Arabic). *Journal of the College of Education. Benha University: Egypt*.27(107), 265-289.

Al-Ghamdi, A. (2015). *The reality of community participation in public education schools in the Royal Commission in Yanbu and ways to activate it* [Unpublished master's thesis] (in Arabic). The Islamic University of Madinah: KSA.

Al-Juhani, H. (2019). The Mechanisms of developing partnership in the schools of Tabuk city (in Arabic). *Journal of the College of Education. Al Azhar university*. 183 (3) .475-517.

Al-Khafaji, N., & Taher, M. (2013). *Organization Theory: An Introduction to Design: Organization Theory: Design Approach* (in Arabic). Beirut: Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution.

Al-Rahili, S., Al-Sisi, A. (2019). The Mechanisms of activating the partnership between the school and the family according to the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030 (in Arabic). *Journal of Educational and Psychological Sciences*. *5*(3), 220-246.

Al-Ruwais, S. (2017). The reality of community partnership in financing educational projects (in Arabic). *Al-Jamie Journal in Psychological Studies and Educational Sciences*, (4), 335-358.

Al-Saidi.Hend. (2018). The reality of the practice of standards of administrative excellence among directors of education departments in the Kingdom of Saudi Arabia, *Journal of Scientific Research in Education,* 19 (4), 225-155.

Al-Shaya, Azzam Al-Dakhil. (1435AH). *Community partnership between Saudi universities and community institutions.* (Unpublished Ph.D. thesis). College of Dawah and Fundamentals of Religion. The Islamic University of Madinah: KSA.

Al-Subaie, N., & Sunbul, F. (2019). The requirements of community partnership and its obstacles from the point of view of principals and teachers in secondary schools in Al-Khurmah Governorate and its dependencies (in Arabic). *Journal of Educational and Psychological Sciences, 3*(25), 94-73.

Ammar, H., & Bakr, A. (2017). *Partnership mechanisms between universities, business and production institutions in the light of global models* (in Arabic). Mansoura, Arab Republic of Egypt: The Modern Library for Publishing and Distribution.

Codilla, L. J. (2022). Management of School-Community Partnership: Basis for Teacher Enhancement Program. *International Journal of Multidisciplinary: Applied Business and Education Research, 3*(1), 106-110. https://doi.org/10.11594/ijmaber.03.01.12

Council of Economic and Development Affairs. (2016). *Saudi Arabia Vision 2030* (in Arabic). Riyadh. Retrieved on March 30, 2022. From the link: http://192.168.8.1/html/quicksetup.html?randid=477643008?updataredirect=www.vision2030.gov.sa

Davis, H., & Meltzer, L. (2007), *Working with parents in partnership (Early Support Distance Learning Text)*. Department for Education and Skills (UK), Sure Start, Department of Health (UK). Retrieved from:http://dera.ioe.ac.uk/15598/1/working_with_parents_in_partnership.pdf

Dictionary. https://www.almaany.com

Fleeh, F., & Al-Zaki, A. (1426). *Future studies: an educational perspective* (in Arabic). Amman. Jordan: Dar Al Masira for publishing, distribution, and printing.

Hogue, M. L., (2012). *A Case Study of Perspectives on Building School and Community Partnerships.* Graduate Theses and Dissertations. University of South Florida. USA.

Record, V. (2012).*The development and implementation of successful school-community partnerdhips in public elementary education* [Doctoral dissertation, University of La Verne].

Academy of the Arabic Language. (1994). *Al-Mu'jam al-wajiz* (in Arabic). Cairo: General Organization for Government Printing Offices.

The organizational guide for school partnership with family and community (in Arabic). (1438 AH). Retrieved on March 29, 2022. From the link: http://www.hasaedu.sa/Ads/Files/1481.pdf